

## المبسوط

فأركبها فلما كان في قدر ما يرجع من الحيرة فقال لم أركبها ولم أنطلق إلى الحيرة ) .  
( قال ) ( إذا حبسها في قدر ما يذهب إلى الحيرة ويرجع فلا أجر عليه إذا لم يذهب ) لما  
بيننا أن المعقود عليه خطوات الدابة في طريق الحيرة ولا يتصور وجود ذلك إذا كانت الدابة  
على أريها في البيت وإن دفعها إليه وقال لم أذهب بها إن علم أنه توجه إلى الحيرة فقال  
رجعت ولم أذهب لم يصدق لأنه لما علم توجهه إلى الحيرة ومضى من الزمان بعد ذلك مقدار ما  
يذهب من ويجد فالظاهر أنه قد أتى الحيرة فهو في قوله رجعت يدعي خلاف ما يشهد به الظاهر .

وإن ردها من ساعة فلا أجر عليه لأن الظاهر شاهد له .

فإن قيل كيف يستحق رب الدابة الأجر بالظاهر والظاهر حجة لدفع الاستحقاق لا للاستحقاق .  
قلنا استحقاقه بالعقد عند تمكن المستأجر من استيفاء المعقود عليه وإنما يثبت بالظاهر  
لأنه يتمكن وذلك لا يكون استحقاقا بالظاهر ولأنه بهذا الظاهر يدفع قول المستأجر أنني رجعت  
قبل أن آتي الحيرة .

( ولو تكارر دابة من رجل إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بغداد فمات  
المستأجر ببغداد فالأجر إلى بغداد دين في ماله ) لأنه استوفى المعقود عليه في ذلك القدر  
ثم انتقضت الإجارة بموته وسقط الأجل أيضا فكان أجر ذلك المقدار دينا في تركته كسائر  
الديون وإنا أعلم